الأوضاع الاقتصادية في إيالة طرابلس الغرب فى عهد الأسرة القرمانلية

إعداد الباحثة : ياسمينة مصباح(*)
إشراف : أ.د فاطمة علم الدين
أ.د. نازك زكي إبراهيم

كانت الأوضاع الاقتصادية لإيالة طرابلس الغرب في فترة حكم الأسرة القرمانلية مزهرة في جميع المجالات ، وذلك لإزدهار موارد البلاد الداخلية من صناعة وزراعة وتجارة وتبادل المواد التجارية بينها وبين الدول المجاورة .

بالإضافة إلي ذلك إهتمام البلاد بالنشاط البحري ورغبة المغامرين في تحسين أوضاع البلاد الاقتصادية من خلال فرض إتاوات علي سفن الدول عند مرورها بالبحر المتوسط ضماناً لسلامة تجارتها ومصالحها ، هذا إلي جانب الهدايا القنصلية التي تُطلب من الدول الأجنبية عند تعيين قناصلها بالإيالة ، الأمر الذي أدي إلي إزدهار إقتصاد البلاد وتطورها بواسطة هذه الموارد الاقتصادية المتنوعة .

(*) طالبة دكتوراه بقسم التاريخ - كلية البنات - جامعة عين شمس .

ورأيت أن أبدأ الحديث عن الأوضاع الاقتصادية لإيالة طرابلس الغرب من حيث تطور الصناعة والزراعة والتجارة خاصة تجارة القوافل ودورها البارز في تطوير وإنتعاش البلاد في تلك الفترة.

أ- الصناعة :

كانت الصناعة في العهد القرمانلي تقوم علي أساس الطريقة اليدوية أي التي تعتمد علي يد الإنسان في إنتاج الصناعات المختلفة ، وكانت أهم الصناعات في تلك الفترة صناعة الجرود والعباءات والبطاطين وكانت هذه الصناعات تصنع من أصواف الأغنام التي توجد بأعداد كبيرة في مختلف أنحاء الإيالة .

وكانت هذه المصنوعات تختلف في خفتها بإختلاف خيوط الغزل نفسها لأن صوف هذه الصناعات كان يغزل محلياً ، ولكن نظراً لعدم وجود آلات الغزل التي تنتج الخيوط الرفيعة فإن خيوط هذه الصناعة غليظة لا تنفع في الصناعة الخفيفة الأمر الذي دفع أصحاب هذه الصناعات إلي إستيراد خيوط الغزل من تونس التي كانت تستورده من إنجلترا ، وكما أشتهرت الإيالة بصناعة الذهب والفضة ، فقد كان التجار يستوردون الذهب أما علي هيئة تراب (خام) وأما علي شكل قضبان صغيرة من السودان ، حيث يتم بيع الذهب إلى طرابلس ومصر وخاصة الذهب الذي كان علي هيئة تراب ، حيث يصنع في مصر ويحول إلي سبائك ثم يتم تصديره إلي طرابلس .

أما عن صناعة الذهب في طرابلس فقد تم الإهتمام بها إهتمام شديدا تحت إشراف دقيق من الحكومة ، حيث يتعين لهذا العمل موظف يقوم بوزن وختم جميع أنواع الحلي المصنوعة من الذهب[1].

بالإضافة إلي هذه الصناعة توجد أيضاً صناعة الجلود وكانت متقدمة نوعاً ما ، وكانت هناك مدابغ محلية لصناعاتها ، ويتم إستيراد هذه الجلود في بعض الأحيان جاهزة من السودان ويصدرونها إلي مصر وبعد ذلك يتم إستيرادها من مصر علي شكل جلود ملونة بألوان مختلفة إلي طرابلس ، وكان أكثر هذه الألوان شهرة هو اللون الذهبي (سملنتو) حيث كان النساء تقصه إلي قطع صغيرة لإستعماله كزينة في شعرهن وذلك عن طريق ظفر مع خصلات الشعر مما يكسبه لمعاناً وجمالاً . بالإضافة إلي الصناعات الأخري كصناعة الأحذية والصنادل والشنط وسروج الخيل إلي غير ذلك من أنواع الصناعات الجلدية ، وكما قامت صناعات أخرى مثل صناعة السيوف والبنادق الطويلة حيث يتم إستيرادها مفككة ، ويتم تجميعها وتركيبها . وبذلك يكون ثمنها أقل من ثمن البندقية التي تستورد جاهزة وكانت أكثر الصناعات التي حققت أرباحاً هائلة لإيالة طرابلس الغرب فهي صناعة السفن وتعتبر

(١) عمر علي بن إسماعيل ، إنهيار حكم الاسرة القرمانلية في ليبيا ١٧٩٥ – ١٨٣٥ ، مكتبة الفرجاني طرابلس – ليبيا ، ط١ ، بيروت ١٩٦٦ ، ص ١٧ .

هذه الصناعة معروفة منذ الفتح الإسلامي ، وإن كانت قد إزدهرت في العصر القرمانلي وبصفة خاصة في عهد يوسف باشا[1] .

حيث أهتم القرمانليون بتدعيم مركزهم التجاري والعسكري في حوض البحر المتوسط حيث كثفوا إهتمامهم بالأسطول البحري الذي أصبح بمرور الزمن قوة مرهوبة الجانب وتقوم هذه الأساطيل بحراسطة شواطيء الإيالة والدفاع عنها وقت السلم والحرب، وتتصدي لسفن الدول الأوروبية ذات المصالح في البحر المتوسط ، مما أضطر تلك الدول إلي عقد سلسلة من المعاهدات لضمان سلامة تجارتها وتنظيم العلاقات البحرية والتجارية فيما بينها وبين طرابلس[2].

وكانت الأخشاب التي تستخدم في صناعة السفن تستورد أما من الأناضول أو من الدول الأوروبية كالبندقية ، بالإضافة إلي ذلك نجد أن أسبانيا في سنة ١٧٩٧م ، قد أرسلت إلي يوسف باشا مهندساً متخصصاً في صناعة السفن وأصطحب معه بعض العمال الأخصائيين من أجل توثيق الصداقة والمحبة مع الأسرة القرمانلية .

وكان لمجيء هؤلاء الإخصائيين أثر وفائدة في زيادة خبرات الصناع في طرابلس حيث ظهرت مجموعة من الصناع المهرة في هذا المجال وبالإضافة إلي الصناعات الأخري التي أشتهرت بها الإيالة في تلك الفترة

---

(١) ردولفوميكاكي ، طرابلس تحت حكم أسرة القرمانلية ، ت- طه فوزي ، نشر مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة – مصر ، ١٩٦١م ، ص ١٣٧.

(٢) خليفه محمد الذويبي ، الأوضاع العسكرية في طرابلس الغرب قبيل الإحتلال الإيطالي ١٨٨١ – ١٩١١م منشورات مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية طرابلس – ليبيا ، ط١ ، ١٩٩٩م ، ص٣١.

صناعة الصابون وصناعة الخمور التي كانت من أهم الصناعات التي تدر ربحاً كبيراً علي الدولة ، ونتيجة الضرائب التي كانت تُفرض علي المصانع وعلي الحانات[1] .

وكان من أهم المزروعات التي أشتهرت بها الإيالة هي زراعة الكروم حيث زاد إهتمام المزارع بهذه الزراعة نظراً لما تدره عليه من ربح عظيم حيث كان العنب يباع بأثمان مرتفعة نسبياً علي بقية الفواكه ، ويتم تحويله لخمر يباع علناً في الحانات .

وكان لإزدهار التجارة بين طرابلس ومصر والسودان وبقية الدول الأوروبية أن كثرت بذلك المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعات ، ولكن ما لبثت هذه الصناعات حتي أخذت في التدهور ونتيجة للظروف السياسية القاسية التي مرت بها الإيالة نتيجة للصراعات الداخلية ، مما أدي إلي تحول طرق التجارة عن إيالة طرابلس فقلت المواد الأولية وكذلك أقفلت الأسواق الخارجية أبوابها في وجهها بالإضافة إلي الكساد الذي أصاب الأسواق الداخلية لعدم إستقرار قيمة العملة المتداولة بين الأهالي ، حيث كانت العملة تتغير من وقت لآخر حسب هوى الباشا ومشيئته[2] .

---

(١) عمر علي بن إسماعيل ، إنهيار الاسرة القرمانلية في ليبيا ١٧٩٥ – ١٨٣٥ ، مرجع سابق ، ص ٢٧٨

(٢) ردولفوميكاكي ، طرابلس تحت حكم أسرة القرمانلية ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

ب- الزراعة :

أما عن المورد الثاني لإقتصاد الإيالة فكانت الزراعة فهي تنقسم إلي نوعين أساسين هما : زراعة الحبوب – زراعة الفواكه والخضروات .

أما زراعة الحبوب فتعتمد علي مياه الأمطار فكلما كان العام كثير الأمطار زاد محصول الحبوب وعم الخير كافة أرجاء البلاد .

وكانت الحكومة في تلك الفترة تقوم بتصدير الزائد عن حاجة البلاد إلي الأسواق الخارجية ، ولكن عندما يقل المحصول بسبب قلة الأمطار يخيم علي البلاد شبح المجاعة والقحط ، فيرتفع ثمن هذه الحبوب ويمنع تصديرها فإذا أشتد القحط فإن الدولة تلجأ إلي الدول الصديقة لتقديم المساعدة كما فعل (علي باشا القرمانلي) سنة ١٧٨٤م ، عندما تعرضت البلاد إلي قحط شديد نتيجة لغياب الأمطار ، فتلقي المساعدة من سلطان مراكش الذي أرسل إليه مبالغ من المال وسفناً مشحونة بالغلال ، وكذلك قدمت إليه المساعدة من تونس .

وقد تميزت الزراعة في تلك الفترة بوسائلها التقليدية لأن الدولة لم تحاول إدخال أي تحسين علي وسائل الحرث والحصاد فظل الحيوان والمحراث هما أساس الحرث ، والنورج الذي يديره الحيوان كذلك هو أساس الحصاد .

ولم يتلق الفلاح أي مساعدات من الدولة بل علي العكس ، حيث نجد بعض أفراد الأسرة بدءوا يزاحمون الفلاحون بإشتغالهم بزراعة القمح والشعير لحسابهم الخاص ، حيث كانوا يملكون مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية سواء كانت ملكيتها آلت إليهم عن طريق الدولة العثمانية

، أو أن هذه الأراضي كانت ملكاً لبعض العائلات والقبائل التي هاجرت من إيالة طرابلس الغرب إلي مصر وتونس فستولت الدولة علي هذه الأراضي .

وفي عام ١٨١٥م بدأ (يوسف باشا) يحتكر بعض أنواع التجارة ومنها تجارة الحبوب لتسديد ديونه ، ومن الطبيعي فإن معني إحتكار الحاكم لنوع معين من التجارة أنه بهذه الطريقة يكون هو المشتري والبائع الوحيد فيحدد السعر الذي يناسب مصالحه في الشراء والبيع أيضاً [١].

وبالنتيجة أدركت الطبقات الفقيرة من الفلاحين والمواطنين خطورة هذه الإحتكارات فبدأت الكراهية والحقد تنمو في نفوسهم نحو هذه الأسرة فكانت النتيجة في النهاية الاثر الكبير في إسقاط حكم هذه الاسرة .

أما النوع الثاني من الزراعة هي زراعة الفواكه والخضروات حيث كانت هذه الزراعة تعتمد علي مياه الآبار وأيضاً الأمطار في بعض الأوقات وتعتبر مياه الآبار ضرورية لري الخضروات التي تحتاج للري لعدة مرات في الأسبوع خاصة في فصل الصيف لإنعدام سقوط الأمطار .

غير أن هذه المحاصيل التي كانت مصدر رزق الفلاح الذي كان يكد ويشقي في سبيل الحصول الرزق من المحاصيل ، فإنها لم تسلم من الضرائب التي كانت تفرضها الدولة أو لسياسة الإحتكار وبيع البلاد مقدماً لسداد ديون الدولة[٢].

---

(١) عمر علي بن إسماعيل ، إنهيار حكم الأسرة القرمانلية ١٧٩٥ – ١٨٣٥ ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .
(٢) عمر علي بن إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١٨١ .

ج- التجارة :

وعلي الرغم من أن مصادر الدخل الأساسية لغالبية السكان في الإيالة كانت تعتمد أساسياً على الزراعة والرعي ، فإن النشاط التجاري لعب دوراً لا يستهان به في الحياة الاقتصادية للبلاد بصورة عامة .

فإن معظم الدلائل كانت تشير إلي أن هناك نشاط ملحوظ في مجال الأعمال التجارية في الإيالة في فترة حكم الأسرة القرمانلية ، حيث شهدت مدينة طرابلس نمواً في مجال التجارة ، وأن التطور لم يأتِ من فراغ بالإضافة إلي أنها مقراً لحكومة الإيالة ، فقد كانت بطبيعة الحال المركز التجاري الرئيسي الميناء الاساسي ، بالنسبة للبلاد ونجد أغلب النشاط كان يتركز في هذه المدينة بالإضافة إلي المدن الأخري الواقعة علي الشريط الساحلي مثل مصراته وبنغازي ودرنه وغيرها من المدن الساحلية ، بالإضافة إلي بعض المدن الداخلية مثل مرزق – غدامس وغيرها[1].

كان للتجارة بطرابلس أهمية معينة في مجال التبادل مع أفريقيا الوسطي وكانت مرزق مركز تجمع التجارة مع دواخل أفريقيا ، وكانت بها المنتجات الواردة من طرابلس – وبنغازي وأوجله ثم المنتجات الأوروبية .

ولقد إشتملت التجارة الداخلية في الإيالة علي بيع وتبادل السلع المستوردة والمنتجات المحلية ، فقد كانت التجارة المحلية تتمثل في المنتجات الزراعية والحيوانية بالإضافة إلي المنتجات المصنعة محلياً ، وكان الإنتاج

---

(١) عبد الله علي إبراهيم ، أنماط التجارة الداخلية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، مجلة البحوث التاريخية ، العدد الثاني لسنة ١٩٤٨م ، نشر مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، ص ٤٠٠.

الزراعي يتمثل في القمح والشعير والتمور وزيت الزيتون والخضروات والفواكه والعسل ومنتجات الغابات كالأخشاب والفحم ، أما بالنسبة للثروة الحيوانية فتشمل الاغنام والماعز والإبل والابقار والجلود والصوف ووبر الإبل[١] .

أما المنتجات الصناعية فتتمثل في المصنوعات الصوفية كالجرود والبطاطين والمفروشات ثم الأردية والحصر المصنوعة من الخوص وسعف النخيل (القفاف) والشنط والحبال المصنوعة من الحلفاء وكذلك الأواني الفخارية وكان أغلب هذه المنتجات المحلية تستخدم لغرض الإكتفاء الذاتي ، ويجب أن نلاحظ أن الإنتاج كان متواضعاً لعدة عوامل منها أن كثيراً من المزارعين وأصحاب قطعان الماشية في المناطق الداخلية وأصحاب المصانع الصغيرة في المدن كان لديهم بعض الفائض ليعرضوه في الأسواق المحلية القريبة ، وكذلك الحال بالنسبة لسكان البادية الذين كانوا يعتمدون علي حرفة الرعي وزراعة الحبوب فيجلبون كمية كبيرة من الحبوب وإعداد وفراة من الحيوانات إلي الاسواق خاصة في السنوات الممطرة[٢].

---

(١) أتوري روسي ، ليبيا منذ الفتح العربي حتي سنة ١٩١١ ، ت خليفة محمد التليسي ، الدار العربية للكتاب ط٢ ، ١٩١١م ، ص٤٣

(٢) عبد الله علي إبراهيم ، أنماط التجارة الداخلية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، مرجع سابق ، ص ٤٠٢ .

وأن معظم هذه الأسواق التي تقام في المدن الساحلية ذات طابعين أسواق تقليدية دائمة وتشمل علي العديد من المتاجر الصغيرة والحوانيت الكبيرة .

أما الطابع الثاني فكان يتألف من اسواق شعبية تقع في مساحات أو أطراف المدن وبالنسبة إلي اسواق الطراز الأول كانت توجد غالباً في وسط فهي مسقوفة وتضم متاجر الجملة والقطاعي والدكاكين وفيها تباع جميع أنواع البضائع المستوردة والمحلية مثل سوق الرباع والترك في طرابلس.

أما الأسواق المفتوحة فقد كان في تجمعات سكانية معينة وفي الغالب تعقد لبيع وشراء المنتجات المحلية ، وأغلب هذه الأسواق العامة تعقد في عدد معين من أيام الاسبوع ومنها جاءت تسمية بعض هذه الاسواق مثل سوق الثلاثاء وسوق الجمعة في مدينة طرابلس .

والجدير بالملاحظة أن هذه الأسواق الشعبية لعبت دوراً بالنسبة للنشاط التجاري والحياة الاقتصادية اليومية وذلك لأنها الأماكن الأساسية لبيع وتبادل المنتجات المحلية حيث توفر كافة المواد الغذائية والإحتياجات اليومية الضرورية لعامة الناس وكان يرتادها أعداد غفيرة من الأهالي لذلك فإن التبادل التجاري في هذه الاسواق كان دائماً نشطاً ورائجاً(١).

ومن أهم مظاهر التجارة الداخلية في الإيالة أن أسعار المواد المعروضة في الأسواق تتأثر في الغالب بعدة عوامل منها العرض وعامل نزول المطر خاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية والثروة الحيوانية ، فمثلاً في

(١) عمر علي بن إسماعيل ، إنهيار حكم الأسرة القرمانلية ١٧٩٥ – ١٨٣٥م ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ .

فترة غزارة الامطار ، والتي ينتج عنها جمع محاصيل وفيرة يؤثر ذلك علي الأسعار بحيث تكون أسعار القمح والشعير وأثمان الحيوانات تنخفض بشكل ملحوظ .

أما في السنوات التي تقل فيها الأمطار فإن أسعار الحبوب ترتفع بشدة كما أن عوامل أخري تؤثر تأثيراً مباشراً في إختلاف الأسعار ، مثلاً بعد المسافة وعدم وجود وسائل النقل السريعة الفعالة والرخيصة ، حيث كانت وسائل النقل تعتمد علي الإبل والبغال والحمير وهي طريقة تقليدية فكان من الصعب نقل البضائع الثقيلة كالقمح والشعير والتمور وغيرها من المنتجات من المناطق الداخلية إلي مراكز الأسواق الرئيسية في المدن ، وعليه فإن أسعار تلك المواد ربما أختلفت من مكان إلى آخر[1].

وكانت هذه التجارة رغم إزدهارها مهددة بعاملين رئيسين هما :-

النظام النقدي الآخذ دوماً في الفساد ، وإزدياد إنعدام الثقة فيما في ذلك العصر بإصطلاح (تنكره) أو التكليف الذي يمارسه الباشا علي حكام الاقاليم وغيرهم من الموظفين المسئولين عن الحماية والدخل العام[2].

وقد أهتم باشوات الأسرة القرمانلية بالنشاط التجاري نظراً لما يدره عليهم من ربح وفير ، وذلك عن طريق فرض الضرائب الباهظة التي كانوا يفرضونها علي هؤلاء التجار وعلي أنواع معينة من التجارة ، وهذا الاهتمام

---

(١) عبد الله علي إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ٤٠٥ .

(٢) أتوري روسي ، ليبيا منذ الفتح العربي حتي سنة ١٩١١ ، مرجع سابق ، ص ٤١٥ .

من قبل الباشوات بالتجارة ومحاولة تطويرها دفعهم إلي إنشاء العديد من الفنادق لإقامة هؤلاء التجار ، والتشديد على عقوبة السرقة والنهب ، مما أدخل الطمأنينة على نفوس التجار وشجعهم هذا الأمن على القدوم إلى طرابلس من كل مكان لممارسة التجارة وتحقيق الأرباح .

كما تم تنظيم المحطات التي كان يتم فيها اللقاء بين تجار فزان وطرابلس مع تجار السودان وبقية مدن أفريقيا الوسطى للقيام بعملية التبادل التجاري بينهم .

أما عن أنواع التجارة في ذلك الوقت نجد أن تجار فزان كانوا يحملون إلي السودان (بورنو) جميع أنواع الحرير والإبر والمرجان والحرير والاقمشة والشيلان الحمراء والمرايا والسيوف الطويلة والمسدسات والبنادق أحياناً وبعض أنواع السجاد الذي كان يصنع في مصراته وبعض نواحي طرابلس الأخري .

بالإضافة إلي السجاد التركي والبرانس الكبيرة الحمراء التى كانت مزينة بالحرير أو بخيطان أو أشرطة ذهبية وكذلك المتاجرة بالخيول[١] .

ومن الأنواع الأخري التي تتاجر بها الإيالة أيضاً أشرطة من الزجاج الأسود والأزرق الذي يصنع في البندقية والبارود وحجر الصوان ، وكذلك المبارد والمطارق وبعض أنواع العطور بالإضافة إلي ذلك من أنواع السلع التجارية .

---

(١) عمر علي بن إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١٣١ – ١٣٥.

وفي المقابل يجلب التجار من السودان وغيرها من المناطق العبيد وخاصة الإناث لإرتفاع سعرهن عن الذكور ، ويحضرون أيضاً (الزباد) وهو نوع من العطور يستخلص بطريقة معينة من بعض أنواع القطط الكبيرة المتوحشة حيث توجد هذه المادة تحت ذيول هذه القطط ويصل ثمن القطة الكبيرة حسب تقديرات إلي ١٠ أو ١٢ دولاراً .

ومن السلع التجارية أيضاً الجلود وخاصة جلود النعام بريشها والأقطان بمختلف أنواعها والتوابل والصنادل الفاخرة وأسنان الفيل(١).

وكما إزدهرت تجارة القوافل بين تجار بورنو وغدامس الذين كانوا ينقلون التبر والعبيد ، ويتم إستبدالها بالصفيح والأسلاك الحديدية ، وكان باشا طرابلس يبعث مرتين في السنة قافلة مكونة من مائة جمل تحمل إلي فزان الخرز والمنسوجات الفاخرة والمعادن ويتم إستبدالها بالتبر والتوابل والرقيق.

أما البضائع التي كان ينقلها الطرابلسيون إلي الدواخل فكان أغلبها يستورد من البندقية بإيطاليا .

وكما أقيمت علاقات تجارية أخري بين التجار الطرابلسيون وتجار الكونغو وغينيا وكانوا يشترون العبيد أيضاً من بلاد الحبشة ، وكان هناك الكثير من الملاحات بالقرب من زوارة وهي ملاحات طبيعية يستغلها في الغالب تجار البندقية لا يتوقف العمل فيها إلا شتاء بسبب كثرة المياه ، وينقل الملح إلي ميلانو وبرشلونة فوق أراضيهم ذات الطبقة الذهنية .

(١) نفس المرجع ، ص ١٣٦ – ١٣٧ .

ومن البندقية أيضاً تستورد طرابلس قضبان الحديد الصلب ، والآلات الحربية ومن مالطا أجود أنواع النبيذ ، ومن نابولي سبائك الذهب وكانت تستورد هذه المناطق من طرابلس مختلف أنواع السلع التجارية التي تأتي إليها من السودان وبورنو وكما تصدر الإيالة إلي تلك الدول الأوروبية أهم المنتجات المحلية مثل الجلود والبلح وتصدر الملح إلي البندقية سابقاً .

أما عن علاقات الإيالة مع المناطق العربية فقد كانت تستورد من تونس زيت الزيتون والبلح والطواقي الحمر وكذلك خيوط الغزل الرفيعة التي تستعمل في صناعة الجرود والعباءات الخفيفة[1].

ومما سبق يتضح أن التجارة الداخلية كانت تمثل مظهراً من مظاهر الحياة الاقتصادية في إيالة طرابلس الغرب في تلك الفترة ، بالإضافة إلي فئات المجتمع الأخري التي مارست الزراعة والرعي والحرف الأخري ، ونجد إلي جانب هؤلاء فئة من سكان المدن وبعض مناطق الدواخل أتخذت من ممارسة الاعمال التجارية مصدراً للدخل ، وقد تمثل ذلك في شرائها وبيعها لأنواع مختلفة من السلع والمنتجات المستوردة والمحلية .

ومهما يكن من أمر فإن النشاط التجاري وكان يمثل إحدي وأبرز الدعامات الاساسية بالنسبة للوضع الإقتصادي العام في الإيالة ، حيث إنه شارك في دعم الدخل لبغض الفئات من المجتمع ، كما إنه كان مصدراً لبعض العائدات المالية علي خزينة الإيالة وذلك عن طريق الضرائب المفروضة على مختلف الأنشطة التجارية .

---

(١) كوستا نزيوبرنيا ، طرابلس من ١٥١٠ إلي سنة ١٨٥٠م ، ت – خليفة محمد التليسي ، منشـورات دار الفرجاني ، طرابلس – ليبيا ، ط١ ، ١٩٩٦ ، ص ٢٣١-٢٣٢ .

د- النشاط البحري :-

ومن أهم المظاهر العامة التي تميزت بها الحياة الاقتصادية في الإيالة عبر فترة حكم الأسرة القرمانلية ، هو قيام نشاط بحري عظيم مارسته الدولة في ذلك الوقت في فترة إفتقار البلاد إلي الموارد الاقتصادية الثابتة التي تُعين البلاد علي مصاعبها المالية وتساعدها علي النهوض بالبلاد وتسير لها الرخاء .

والسبب الرئيسي الذي أستدعي وجود هذا المورد هو عدم وجود الإستقرار السياسي الذي يضمن تداول المنتجات في البلاد تداولاً تجارياً دون قيد أو حدود وأمام حاجة البلاد إلي إيجاد موارد تغطي ذلك العجز الذي تشكو منه إتجهت الإيالة إلي دفع السفن بالمغامرة وسط البحار تمارس النشاط البحري ضد الدول التي تعبر من حين إلي آخر مياه البحر المتوسط ، ومن جهة أخرى فإنها كانت تضغط علي الدول الأوروبية لإجبارها علي عقد إتفاقيات ومعاهدات لتأمين الملاحة الحرة لسفنها .

وكانت هذه الإتفاقيات لا تتم إلا بعد أن تكفل الإيالة مورداً جديداً يقدم لها في صورة عديدة ، فهي حيناً علي شكل أسلحة وذخائر ، وحيناً آخر علي شكل هدايا قنصلية وضرائب وآتاوات ، وما إلي ذلك من الشروط التي يمليها الغالب علي المغلوب(١).

---

(١) نجم الدين غالب الكيب ، قصة إكتشاف ليبيا في العصر الحديث ، منشورات مكتبة الفكر ، طرابلس – ليبيا ، ط ، ١٩٦٨م ، ص٥٣.

ولقد كان البحر يعتبر من أهم مصادر الرزق بالنسبة للحكومة القرمانلية وقد إستطاع (يوسف باشا) وهو أعظم باشوات الأسرة القرمانلية أن يبدأ طموحه في تحويل طرابلس إلي مركز قوة رغم الوضع السياسي والإقتصادي المتدهور .

ويبدو أن طرابلس ومنذ حوالي منتصف القرن الثامن عشر الميلادي فشلت في الإستفادة من هذا المصدر ، وكان هذا ناتج عن إهمالها بحريتها ولتفادي هذه الخسارة قرر (يوسف باشا) بناء بحرية قوية وإستخدمها بفاعلية لتكون مورد هام يُعين إقتصاد البلاد .

ومن أجل تحسين إقتصاد البلاد لإعتماده علي القوة البحرية رمم (يوسف باشا) حصون المدينة كخطة أولى ووضع عليها ما يقرب من ٧٠ مدفعاً وفي أواخر ١٧٥٩م قام بإصلاح ثلاث سفن محطمة تركها (علي باشا) وأضاف إليها سفناً أخري جديدة .

وبسبب تنامي القوة البحرية وتطورها بدأ الخوف يدب إلي نفوس قناصل الدول الأوروبية المقيمين بالإيالة ، ومع نشوب الحرب ضد أمريكيا سنة ١٨٠١م كثف برنامج طرابلس البحري علي نحو كبير وبحلول سنة ١٨٠٣م أصبح بإمكان بالإيالة أن تفخر بوجود حوالي ١٣ سفينة مسلحة ، وأصبح بحوزتها مع نهاية سنة ١٨٠٥م ٣٤ سفينة مسلحة وعدة زوارق حربية وأصبحت طرابلس قوة حربية ضاربة في البحر المتوسط[1].

(١) كولا فولايان ، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي ، ت . عبد القادر مصطفي المحيشي ، منشوررات مركز دراسة جهاد الليبين ضد الغزو الإيطالي ، طرابلس – ليبيا ، ط١ ، ١٩٩٨ ، ص٩ .

كما زادت أهمية القوة البحرية في الأساس كنتيجة للوضع الدولي الأوروبي خاصة إنجلترا حينما قررت من إتخاذ مالطا مركزاً لمقاومة تحركات نابليون الإستراتيجية في منطقة البحر المتوسط عموماً ومصر علي وجه الخصوص ، وبإحتلال إنجلترا للجزيرة سنة ١٨٠٠م وإقامة حاميتهم العسكرية وقواتهم البحرية هناك أي أصبحت طرابلس أحد الممولين الرئيسي بالمواشي وغيرها من المؤن الأخري ، وهذا أن دل علي شيء ، فإنه يدل علي مدي إنتعاش الإيالة في تلك الفترة .

وبالإضافة إلي السلع التجارية التي سبق ذكرها كانت هناك غنائم للبحرية يتحصل عليها المغامرون يحصرونها من غزواتهم البحرية ، وكان هؤلاء المغامرون يعودون إلي مدينة طرابلس ، وكانت هذه البضائع تباع في الاسواق المحلية بعضها كان يصدر إلي المدن الإفريقية التي كان بينها وبين طرابلس علاقات تجارية .

أما بالنسبة للسفن التي أستولي عليها المغامرون كان يضم بعضها إلي الأسطول الطرابلسي بعد أن يرفع عليها العلم الوطني الذي كان علي شكل شريط مخطط أفقياً إلي أحمر وأصفر ، والبعض الآخر من السفن المستولي عليها كان الباشا يعرضها للبيع لمن يرغب في شرائها سواء أكان مواطن من الإيالة أو من خارجها(١).

---

(١) كولافولايان ، مرجع سابق ، ص ٤٥ - ٦٥ .

أما عن الأسري فأنهم كانوا يباعون إلي سنة ١٨١٦م كالعبيد ، ولم وضع هؤلاء الأسرى إلا بعد أن أجتمعت الدول الأوروبية في عدة مؤتمرات وقررت منع إسترقاق الأسرى ، خاصة بعد إرسال أسطول بقيادة (أكسموث) سنة ١٨١٦م حيث أجبر (يوسف باشا) على عدم إسترقاق المساجين ، وفعلاً منذ التاريخ أخذ يعامل الأسري لا كعبيد بل كأسري حرب.

وقد برز دور اليهود في هذا المجال كوسطاء في تحرير هؤلاء الأسري وإطلاق سراحهم منذ عهد (علي باشا القرمانلي) حيث كانوا يقومون بشراء هؤلاء الأسري ثم يقومون بإرسالهم إلي أهلهم مقابل أن يقوم أهلهم بدفع القيمة التي يحددها هؤلاء اليهود إلي بعض المنظمات اليهودية التي كانت تأسست لهذا الغرض في بعض المدن الأوروبية .

ويجدر بنا قبل أن ننهي الحديث عن الأوضاع الاقتصادية في إيالة طرابلس الغرب أن نتحدث عن تجارة الرقيق في هذه الإيالة لنكمل بذلك رسم معالم الصورة للحياة الاقتصادية.

تجارة الرقيق :-

وقد مارست إيالة طرابلس الغرب هذه التجارة في فترة حكم الأسرة القرمانلية وإعتبارها أحد موارد الإيالة الاقتصادية ، وذلك للإرباح الكثيرة التي تحققها هذه التجارة .

ومن المعروف أن الرقيق ينقسم إلي نوعين :-

النوع الأول : هو الذي كان المغامرون يجلبونه أثناء غزواتهم البحرية وقد عُرف بلونه الأبيض وكان الأسرى يعاملونه معاملة العبيد حتي

سنة ١٨١٦م عندما إجتمعت الدول الأوروبية في عدة مؤتمرات لمنع إسترقاق المسيحيين(١).

النوع الثاني : النوع الذي يتم الحصول عليه من أواسط أفريقيا وقد عرف بلونه الأسود ، وكان السودان من أهم البلاد الأفريقية التي كان التجار يستوردون منها هذه التجارة ، وكانت طرابلس سوقاً هاماً لتجارة الرقيق ، وكانت هناك قواعد متبعة في بيع وشراء الرقيق ، فمثلاً عندما يتم شراء العبد يسمح للمشتري بإيواء العبد في منزله لمدة ثلاث أيام ويدفع مسبقاً عربوناً لصاحبه قدره ربع المبلغ المتفق عليه ، وذلك لإختيار العبد من حيث كونه صالحاً للمتاجرة فيه ، وكانت من أهم الصفات التي تجعل العبد غير صالحاً هو إصابته بالجنون أو أن يكون قد إلف التبول أثناء الليل ، أو الشخير أثناء النوم ، فإذا لم يصاب العبد بهذه الصفات فإنه يكون صالحاً المتاجرة ويدفع المشتري باقي المبلغ المتفق عليه(٢).

ومن الجدير بالذكر أن الأضرار التي عانتها الدول الأوربية نتيجة المغامرات البحرية الطرابلسية والتي كانت مُلبية لأوامر الباشا عاملاً مهماً علي إجبار هذه الدول على الخضوع لمشيئته ، لدفع ما يقره عليها من إتاوات وهدايا سنوية نظير أمن وسلامة سفنهم من الإعتداء عليها .

---

(١) تيسيرين موسي ، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس – ليبيا ، ١٩٨٥م ، ص ١٨٦.

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

ولحل هذه المسألة إجتمعت هذه الدول وهي إنجلترا – روسيا – بروسيا والنمسا في مؤتمر حدد مكانه مدينة فيينا ، وكان جدول أعمال هذا المؤتمر يشمل العديد من المسائل الهامة ، كان من بينها أمن البحر المتوسط ، وأثارت إنجلترا في المؤتمر مسألة إلغاء تجارة الرقيق.

وفي سنة ١٨١٥م ، أصدر المؤتمر قرار بإلغاء المغامرات البحرية (الجهاد البحرية) وإسترقاق المسيحيين ، غير أنه في الوقت الذي كانت فيه فرنسا ترغب في تنفيذ هذا القرار ، نجد أن إنجلترا لا ترغب في هذا التنفيذ لأنه ليس في مصلحتها القضاء علي نيابات المغرب ، خشية أن تحل محلها فرنسا أو غيرها فيؤدي ذلك إلي إضعاف نفوذها في البحر المتوسط(١).

ويبدو أن مسألة البحر المتوسط بقيت تتأرجح بين المؤتمرات الدولية حتي ١٨١٨م عندما عقد مؤتمر إكس لاشابيل) فقد تقرر بمقتضي بروتوكول ٣ نوفمبر سنة ١٨١٨م أن أي أعتداء علي تجارة الدول المتعاقدة يجب رده ومنعه فوراً ، ونتج عن ذلك أن موقف الباشا أصبح حرجاً للغاية حيث أن سفنه لم تمارس أي نشاط بحري كما كان سابقاً وبالتالي فإنه فقد مصدر هام بالنسبة لدخل بلاده لذلك لم يتنازل عن الهبات السنوية التي تدفع في تلك الفترة نظراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية(٢).

---

(١) محمد الهادي أبو عجيلة ، النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية ١٧١١ – ١٨٣٥ وأثره علي علاقاتها بالدول الأجنبية ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي – ليبيا ، ط١ ، ١٩٩٦ ، ص ١٤٣ – ١٤٣ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٣٤٣ .

وقد أدت أيضاً قلة الأمطار إلي حدوث مجاعة في طرابلس سنة ١٧٦٧م ونتيجة لهذا الوضع السيء فقد هاجر إلي مصر وتونس أكثر من أربعين ألف من الأهالي ، وأستمرت هذه الحالة من الجدب والبؤس ، مما أدي إلي تفشي الأمراض الخطيرة المهلكة مثل مرض الكوليرا التي أنتشر في كافة مدينة طرابلس فأهلك الكثير من أهلها عددهم بحوالي خمسمائة شخص[١].

وبالإضافة إلي ذلك إن الإيالة كانت تعاني من مشاكل إقتصادية ناتجة عن إنتقال وباء الطاعون إليها من تونس سنة ١٧٨٥م ، وقد قدرت لنا الآنسة توللي وهي شاهدة عيان عدد الضحايا لهذا الوباء في أسابيعه الثلاثة الأولي خمس السكان من المسلمين ونصف اليهود وتسع أعشار المسيحين[٢].

وقد ترتب علي ذلك أزمة مالية أخذت حلقاتها تزداد ضيقاً يوماً بعد يوم كما كان ضباط الإنكشارية بحاجة ماسة إلي المال للإنفاق علي ملذاتهم وشهواتهم ، الأمر الذي دفع الباشا إلي فرض ضرائب باهظة علي الأهالي في الوقت الذي كان فيه الأهالي يعيشون في ضائقة إقتصادية نتيجة لسنوات القحط المتلاحقة ، كل هذه الأمور أدت إلي تدهور الأوضاع الاقتصادية في الإيالة.

---

(١) رينشار توللي ، عشرة أعوام في طرابلس ١٧٨٤ – ١٧٩٣ ، ت – عبد الجليل الطاهر ، منشورات الجامعة الليبية ، بنغازي – ليبيا ١٩٦٧م ، ص ٣٦٣ .

(٢) شارل فيرو ، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتي الغزو الإيطالي ، ت محمد عبد الكريم الوافي ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي – ليبيا ، ط٣ ، ١٩٩٤ ، ٣٧٧ .

ثبت المراجع

١- أتوري روسي ، ليبيا منذ الفتح العربي حتي سنة ١٩١١م ، ت – خليفة محمد التليسي ، الدار العربية للكتاب ، ط٢ ، ١٩٩١ .

٢- تيسيربن موسي ، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس – ليبيا ، ١٩٨٥م .

٣- خليفة محمد الذويبي ، الأوضاع العسكرية في طرابلس قبيل الإحتلال الإيطالي ١٨٨١ – ١٩١١م ، منشورات مركز جهاز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ليبيا ، ط١ ، ١٩٩٩م .

٤- ريتشارد توللي ، عشرة أعوام في طرابلس ١٧٨٣-١٧٩٣م ، ت- عبد الجليل الطاهر ، منشورات الجامعة الليبية ، بنغازي – ليبيا ، ١٩٦٧ .

٥- ردولفوميكاكي ، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي ، ت – طه فوزي ، نشر مطبعة لجان البيان العربي ، القاهرة – مصر ، ١٩٦١م .

٦- شارل فيرو ، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي ، ت – محمد عبد الكريم الوافي ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي – ليبيا ، ط٣ ، ١٩٩٤م .

٧- عمر علي بن إسماعيل ، إنهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا ١٧٩٥ – ١٨٣٥ ، مكتبة الفرجاني ، طرابلس – ليبيا ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٦م .

٨- عبد الله علي إبراهيم ، أنماط التجارة الداخلية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، مجلة

البحوث التاريخية ، العدد الثاني ، لسنة ١٩٤٨ ، نشر مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي .

٩- كوستانزيوبرينا ، طرابلس من ١٥٠١م إلي سنة ١٨٥٠م ، ت – خليفة محمد التليسي ، منشورات دار الفرجاني ، طرابلس – ليبيا ، ط١ ، ١٩٩٦م .

١٠- كولا فولايان ، ليبيا أثناء حكم يوسف القرمانلي ، ت – عبد القادر مصطفي المحيشي ، منشورات مركز دراسة جهاد الليبين ضد الغزو الإيطالي ، طرابلس – ليبيا ، ط١ ، ١٩٨٨م .

١١- محمد الهادي أبو عجيلة ، النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية ١٧١١-١٨٣٥م ، وأثره علي علاقاتها بالدول الأجنبية ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي – ليبيا ، ط١ . ١٩٩٦م .

١٢- نجم الدين غالب الكيب ، قصة إكتشاف ليبيا في العصر الحديث ، منشورات مكتبة الفكر ، طرابلس – ليبيا ، ط١ ، ١٩٦٨م .